روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨

أيمن طلال يوسف(*)

أستاذ في كلية العلوم والآداب،
الجامعة العربية الأمريكية، جنين ـ فلسطين.

مقدمة

شهد العقدان الأخيران تحولات جذرية على صعيد السياسة الخارجية الروسية، بحيث جاءت هذه التحولات على شكل انقلابات، ومنعطفات حاسمة أثرت في مكانة روسيا العالمية، وفي محيطها الإقليمي، وبيئتها الجيوبوليتيكية، وتركت بصماتها على عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية الروسية. فقد فقدت روسيا السوفياتية خلال هذه الفترة مكانتها الإمبراطورية العظمى التي تمتعت بها خلال الحقبة السوفياتية (١٩١٧ ـ ١٩٩١)، حيث كانت دولة عظمى امتدت مناطق نفوذها وأحلافها العسكرية والاقتصادية إلى بقاع شتّى من المعمورة، لا سيما في أوروبا الشرقية، وآسيا الوسطى، والقوقاز. لقد مهدت سياسة الغلاسنوست (الانفتاح) والبرسترويكا (إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية) التي تبنّاهما الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشيف في منتصف الثمانينيات إلى إذابة ثلج الأيديولوجيا المتكدسة على السياسة الخارجية الروسية، وكشف عوراتها الشنيعة أمام العالم الخارجي، وأمام حلفاء روسيا السوفياتية، خاصة دول المنظومة الاشتراكية سابقاً في أوروبا الشرقية، وبقية أصدقائها في العالم الثالث.

مهدت الإصلاحات التي تقدم بها غورباتشوف لانهيار الاتحاد السوفياتي، بسبب عدم قدرته على إدارة عملية التحولات والتغيرات الإيجابية على صعيد البناء الداخلي، وعلى صعيد تحديد الأولويات الوطنية للدولة السوفياتية، وانتهت هذه الفترة من التاريخ القيصري التمددي لروسيا بانهيار إمبراطوريتها وتفتتها إلى خمس عشرة جمهورية متباعدة المشارب ومتعارضة المصالح في أحيان كثيرة.

ولعل أهم معضلة خارجية واجهت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في كانون الأول/

(*) البريد الإلكتروني: ayman_yousef@yahoo.com.

ديسمبر سنة ١٩٩١ هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل حالة الانهيار الشامل لورثة الاتحاد من ناحية، وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة من ناحية أخرى. فقد انهار الاتحاد السوفياتي، وتفككت مؤسساته أو ـ على الأقل ـ دخلت في حالة سيولة شاملة واختراق خارجي، وأصبح من المتعذر بناء أجهزة صنع سياسة خارجية جديدة، وصياغة منظور جديد للتعامل الدولي الروسي، وذلك كله في ظل الظروف والأزمة العامة التي شهدها المجتمع الروسي بسبب التفكك. فقد تراجع الأداء الاقتصادي وظهرت قوى سياسية جديدة في المجتمع، تطالب بالتحول نحو سياسات خارجية جديدة، وحدثت حالة شاملة من عدم الاستقرار السياسي، وتزايدت الحركات المطالبة بالانفصال، ومن ثم واجهت روسيا مشكلة إعادة هيكلة السياسة الخارجية في ظروف التفكك الشامل المحيط بها والأزمة العامة المرافقة لذلك. وما تبع ذلك من مخاضات اجتماعية وثقافية واقتصادية عسيرة وقاسية طالت أغلب طبقات المجتمع الروسي، وشرائحه الاجتماعية والعرقية المختلفة.

أولاً: بوتين والشخصية الأوتوقراطية الشمولية

ترك بوتين لمسات سحرية مؤثرة في روسيا المعاصرة، وفي سياساتها الخارجية والداخلية، لما امتلكه من شخصية كارزماتية، مؤثرة ومقنعة في أوساط الروس، لدرجة أن الكثيرين منهم ذهبوا إلى حد وصفه بالقيصر الجديد أو السلطوي، صاحب السلطات الواسعة لأن مؤسسة الرئاسة أو الكرملين في روسيا اليوم تكاد تكون هي المؤسسة الفاعلة الوحيدة. في الوقت نفسه يقوم بوتين بممارسة سياسة الحد من صلاحيات ومسؤوليات المؤسسات السياسية الديمقراطية الأخرى، خاصة الدوما أو البرلمان أو المجلس الفدرالي أو المجالس المحلية التابعة للأقاليم والمقاطعات من خلال تنفّذ حزبه في مؤسسات موازية، وسيطرته المطلقة على البيروقراطية الضخمة التي تقوم على إدارة شؤون الدولة في الميادين المدنية والعسكرية.

شكّلت روسيا في الآونة الأخيرة حالة سياسية مهمة لفتت انتباه السياسيين والمراقبين في العالم على السواء، وقد أعطيت لهذه الحالة عناوين عدة من قبيل «روسيا في مخاض التحول إلى دولة عظمى» أو «استيقاظ الدب الروسي». وكانت روسيا قد انتقلت في عهد فلاديمير بوتين منذ منتصف العام ٢٠٠٠ إلى سنوات القبضة الحديدية، بزعامة نظام «وطني مستبد» صاغ مفهوماً جديداً للانتماء يقوم على استعادة المكانة الدولية لروسيا، والحفاظ على الأمن القومي في آن واحد. وقد وصف المراقبون التطورات الحاصلة في روسيا، لا سيما على صعيد العلاقات الداخلية، وتغير موازين القوى الداخلية بين الأقطاب المتنافسة داخل مؤسسات النظام السياسي، بأنها تمثل مرحلة جديدة تجمع فيها بين قبضة سلطوية واسعة وثروة هائلة وبرغماتية احترافية في التعامل مع كل الأضداد، كل هذه الصفات والميزات جمعها بوتين في شخصيته في سبيل بناء روسيا القوية والموحدة. حتى إن المحللين الروس وبعض المختصين بالشأن الداخلي الروسي ذهبوا إلى حد إطلاق صفة شبه الشمولي وشبه السلطوي (Semi Totalitarian and Semi Authoritarian) على نظام حكم بوتين، لأن بوتين الإلهامي والديماغوجي لعب دوراً كبيراً في إفراغ مؤسسات الدولة من مضمونها، ومحتواها، وأهدافها الحقيقية، خاصة

تلك الوطنية منها مثل البرلمان، والأحزاب السياسية، والاتحادات النقابية، والحركات الطلابية، والحركات الاجتماعية الليبرالية المرتبطة بالعمل النسوي، والشبابي ومبادرات المجتمع المدني، على اعتبار أنها أعشاش لتفريخ قيادات ونخب مؤيدة للغرب ومرتبطة به.

وقد دفعت تلك النجاحات بالرئيس فلاديمير بوتين إلى استخدام خطاب سياسي يؤدي بشكل مباشر إلى إيجاد حالة من التشابك والصدام مع الغرب، من خلال دعوته إلى استعادة الهيبة الروسية، ورفض التعامل مع روسيا وكأنها طرف ضعيف. كما أن هذا السلوك السياسي من جانب روسيا قد داعب أحلام الكثيرين وخاصة في العالم الثالث، حيث أظهر بوتين وكأنه يتصدى لمهمة كبيرة، وهي إعادة التوازن إلى الواقع الدولي. فإلى أي مدى يتلاقى هذا الواقع مع تلك الأمنيات، وهل لدى روسيا من الإمكانيات ما يؤهلها لاستعادة مجدها الغابر كقطب دولي، أم أن ذلك لا يعدو كونه مجرد سلوك ممانعة لدولة عادية؟

دفعت النجاحات التي حققها فلاديمير بوتين في سياساته الخارجية والداخلية إلى استخدامه خطاباً سياسياً يؤدي بشكل مباشر إلى إيجاد حالة من التشابك والصدام مع الغرب.

لقد استغل بوتين بشكل ذكي صراع روسيا مع الغرب، وصدامه مع المصالح الغربية في القوقاز وآسيا الوسطى لتكديس صلاحيات شمولية أوسع بيده، بذريعة أن مواجهة الغرب تتطلب رجل دولة قوياً، ورئيساً مسلحاً بصلاحيات واسعة.

إن روسيا التي انزاحت عن ساحة الفعل الدولي في عهد بوريس يلتسن كانت دولة كساد اقتصادي، فضلاً عن تحطم المؤسساتية الاقتصادية في ظل نظام اتجه صوب الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وما تسرقه المافيات في منتصف الطريق. إن التوجه اليلتسيني نحو الليبرالية الغربية نتج منه العديد من المشاكل والمنغصات السياسية والاقتصادية داخلياً وخارجياً. ومنذ وصول فلاديمير بوتين إلى الرئاسة عام ٢٠٠٠، وقيامه بدور أساسي في استعادة دور الدولة وتقليل مساحة سيطرة القطاع الخاص على الكثير من الموارد، شهدت روسيا تحسناً اقتصادياً متنامياً، ارتفع به معدل النمو الاقتصادي إلى ٨ بالمئة حسب تقديرات البنك المركزي الروسي، وهذه النسبة من النمو الاقتصادي تضعها في مصاف الدول المتسارعة النمو من أمثال الصين والهند وفييتنام والأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا. في عام ١٩٩٩ كان الناتج القومي الإجمالي (GDP) حوالى ٢٠٠ مليار، ارتفع إلى ٩٢٠ مليار في عام ٢٠٠٦، ونسبة نمو ثابتة وصلت إلى ٧ بالمئة في الفترة نفسها، وفي بدايات عام ٢٠٠٧ كان الاقتصاد الروسي العاشر عالمياً، بحيث شكل البترول والغاز ما نسبته ٦٣ بالمئة من صادرات روسيا و٤٩ بالمئة من الموازنة الفدرالية السنوية[١].

(١) Lilia Shevtsova, «Think Again: Vladimir Putin,» *Foreign Policy*, vol. 87, no. 1 (January-February 2008), p. 34.

على الصعيد الاقتصادي، يقف بوتين مع شكل جديد من أشكال الليبرالية الاقتصادية واقتصاد السوق، المتضمن الحريات الاقتصادية، والإصلاحات المالية والإدارية، وتعزيز مفهوم الدولة الوطنية القومية في روسيا، بما يخدم مصالحها الوطنية والأولية. وهذا النوع من الليبرالية الجديدة يمكن أن يولد تحت ظروف معينة من رحم البرجوازية الوطنية التي تتسع دائرة تأثيرها في الاقتصاد الروسي اليوم، ويتزامن نفوذها المتصاعد مع نمو الرأسمالية الروسية وزيادة حجم وعدد الطبقة الوسطى.

ما يميز نمط التطور والتنمية الاقتصادية في روسيا أنها منكبة على تكديس كميات هائلة من أموال الفساد والمحسوبيات، والواسطات، لصالح السياسيين المتنفذين، تدفع من الطبقة البرجوازية الغنية حتى تبقى أعمالها ومصالحها تتقدم إلى الأمام. ففي عام ٢٠٠٥، وحسب بعض التقديرات دفعت طبقة رجال الأعمال ما يقارب ٣١٦ مليار دولار على شكل رشىً ومحسوبيات في جيوب السياسيين الروس(٢).

يضاف إلى ذلك زيادة تأثير الطبقة الأوليغاركية المالكة لرأس المال، حيث تشير تقديرات اقتصادية أن اثنين وعشرين شخصاً من طبقة رجال الأعمال الروس تمتلك ما يقارب ٤٠ بالمئة من الاقتصاد الروسي، وأن كثيراً من هؤلاء بارونات المال والأعمال من المقربين لبوتين، وبعضهم يحسب على المؤسسة العسكرية الأمنية أو السياسية، ويتبنّى وجهة النظر البوتينية في السياسة والاقتصاد والإصلاحات العامة(٣). ومن أصل ١٤٤ مليون نسمة يعيشون في روسيا، يوجد حوالى ٨٠٠٠ مليونير، وهذا يعكس تكديس الثروة في أيدي قلة من الناس، حتى إن نمط التنمية أصبح يأخذ شكلاً معيناً، حيث التطور المادي الاستهلاكي في العاصمة موسكو، وفي المدن الكبيرة، أما البلدات والأرياف النائية فتكاد تكون مهمشة وتعيش على الكفاف. وشجعت الرأسمالية الروسية خصخصة بعض المؤسسات والشركات العامة، إلا أن الطبقة التي نتجت من عملية الخصخصة واللبرلة أضحت مقربة من بوتين، ومن توجهاته السياسية، وأفرادها منتمون إلى حزب روسيا الموحدة الحاكم.

تزامن نمو الطبقة الوسطى في روسيا مع زيادة وتيرة الحراك الاجتماعي الروسي داخلياً وخارجياً، حيث تضاعفت معدلات السياحة الروسية، بحيث وصلت هذه الأعداد إلى ما يقارب ٦,٥ مليون سائح عام ٢٠٠٤ ذهب أغلبهم إلى مصر وتركيا والصين. إن زيادة التحرك الروسي الشعبي خارج الحدود الروسية سيكون من نتائجه توسيع دائرة تأثير الطبقة الوسطى، وما سيكون لذلك من آثار وتداعيات في عمليات دمقرطة النظام السياسي الروسي(٤).

تبنّى بوتين استراتيجية إرسال رسائل إلى الغرب من خلال تقوية علاقاته مع رجال الأعمال الروس الذين لهم ارتباطات مالية واقتصادية مع مستثمرين غربيين، ويأتي على رأسهم

---

(٢) Dmitri Trenin, «Reading Russia Right,» *Policy Brief* (Carnegie Endowment for International Peace), no. 42 (special edition) (October 2005), p. 3.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥.

رجلا الأعمال بوتانين وخضروفيسكي من شركة يوكس، بهدف تشجيع الاستثمارات الغربية في السوق الروسي، وأنها في صدد إصلاحات ضريبية ومصرفية هامة، وماضية في سياسة الإصلاحات الاقتصادية، وهذا يعكس علاقة السياسي بالاقتصادي في السياق الروسي. يضاف إلى ذلك أن تشريعات هامة صدرت في السنة الأولى لحكم بوتين حيث تضمنت:

- مدونة التشريعات الضريبية الجديدة.
- تعديل قوانين منح تراخيص التنقيب عن الغاز والبترول والمصادر الطبيعية.
- تخفيف قوانين الحد من تجارة الذهب والمعادن الثمينة.
- إدخال قوانين بالملكية الفكرية، وحماية الاستثمار الخارجي، وتملك الأجانب داخل روسيا.

ومن أجل تنمية العلاقة الاقتصادية والمالية مع مستثمرين غربيين، تم تعيين بوتانين وخضروفيسكي ورجل أعمال آخر هو أولغ ديرباسكي في اللجنة التنفيذية لاتحاد الغرف الصناعية والتجارية الروسية، مما أعطاهم الفرصة ليكونوا على اتصال مباشر مع الرئيس(٥). في السياق نفسه ظهرت شائعات قوية في روسيا بعد انتخاب بوتين مفادها أن خضروفيسكي هو رئيس الوزراء المقبل في روسيا بسبب علاقاته الوثيقة مع الرئيس، إلا أن الأمور والمؤشرات بدأت تتغير خاصة مع تنامي تأثير شخصية بوتين الجامعة لكل خيوط اللعبة الاقتصادية والسياسية بيده. وبعد زيادة وتيرة الدعم المقدم من خضروفيسكي لأحزاب المعارضة الروسية خاصة الليبرالية والإصلاحية والقوى اليمينية، تبدلت الأمور بسرعة وقبض على خضروفيسكي بتهم التهرب الضريبي وغسيل الأموال. ومن أجل تخفيف حدة هذه الخطوة، قام بوتين بالاجتماع مع اتحادات الأعمال والصناعيين والمصرفيين، وطبقة المال ليؤكد لهم أن هذه الإجراءات ضد شخص بعينه، ولن تؤثر في المعاملات المالية وسوق الأسهم المتنامي في موسكو(٦).

على صعيد آخر تزايدت الاعتقالات الداخلية والحد من الحريات العامة، والتضييق على وسائل الإعلام، وزيادة درجة المنافسة مع بارونات المال وطبقة رجال الأعمال، ما دفع زعيم الحزب الليبرالي الروسي غريغوري يالفنسكي، وبطل العالم السابق في الشطرنج جاري كاسباروف إلى إطلاق التصريحات العلنية ضد أسلوب بوتين في التعامل مع الوضع الداخلي الروسي، ومع المعارضين الروس، لأن ذلك يفاقم من الصراع على السلطة، ويعمق التأثير التدميري للمؤسسات العامة(٧).

فهم بوتين الدولة القوية في فترة رئاسته الأولى على أنها تعني سحب الكثير من الصلاحيات التي أعطيت للمقاطعات والأقاليم والجمهوريات الروسية، وبعض من هذه

---

(٥) Martha Brill Olcott, «Reforming Russia's Tycoons,» *Foreign Policy* (May-June 2002), p. 66.

(٦) Ian Bremmer, «The Russian Roller Coaster,» *World Policy Journal,* vol. 20, no. 4 (Winter 2003-2004), p. 22.

(٧) Vladimir Shlapentokh, «Two Simplified of Putin's Russia, Both Wrong,» *World Policy Journal*, vol. 22, no. 1 (April 2005), p. 6.

الصلاحيات أيضاً أعطي لرجال المال والأعمال والأوليغاركيين خلال فترة يلتسن. أما الفترة الثانية، بحسب المنظور البوتيني، فتتطلب بناء الدولة وإعادة بناء أجهزة ممارسة الصلاحيات بطريقة تكفل اعتماد المحافظين والقضاة والأوليغاركيين وقادة الجيش على مؤسسة الرئاسة بشكل شبه كامل، قبل اتخاذ القرارات الهامة التي تخص الدولة الروسية وشؤونها المختلفة. كما إن الكثير من محافظي الأقاليم والمقاطعات عملوا على خلق علاقة تناغم بين الإجراءات المحلية والقوانين الوطنية لمصلحة الحكومة المركزية في موسكو(٨).

في عام ٢٠٠٤، صدر عن الرئيس بوتين مبادرتان لتكريس الحكم المركزي والإدارة المحلية المركزية، **الأولى**، تخص القضاة، و**الثانية** متعلقة بالحكّام والمحافظين في الأقاليم والمقاطعات؛ فقد تقدم سيرجي مندوف، رئيس المجلس الفدرالي الروسي بمسودة قانون تنص على أن القضاة الروس يجب أن يخضعوا بشكل غير مباشر لسلطة المجلس الفدرالي، خاصة في قضية تعيينهم، حتى يكونوا جزءاً من النظام العام، وليسوا معارضين له. أما المبادرة الثانية المتعلقة بحكام ومحافظي الأقاليم والمقاطعات، فعكست عدم ضرورة انتخابهم بشكل مباشر من الناس العاديين، وإنما عبر تعيينهم من خلال المجالس التشريعية الإقليمية التي يسيطر عليها الحزب الحاكم(٩).

تبنى بوتين استراتيجية إرسال رسائل إلى الغرب من خلال تقوية علاقاته مع رجال الأعمال الروس الذين لهم ارتباطات مالية واقتصادية مع مستثمرين غربيين.

ميزة أخرى من إدارة بوتين المحلية لمؤسسات الدولة التنفيذية والقضائية والتشريعية تجلت في اعتماده على الكادر الأمني، والعسكري، والاستخباري لإدارة وظائف مدنية، فمع انهيار الاتحاد السوفياتي، تفككت مؤسسات الدولة السوفياتية بما فيها الحزب الشيوعي الحاكم، ولم يبق من هذه المؤسسات سوى جهاز المخابرات السوفياتي (KGB) حيث كان كادره القيادي مصدراً للكثير من التعيينات التي قام بها بوتين في الوظائف العمومية العليا والجهاز البيروقراطي(١٠). بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، طالب بوتين حلف الناتو بالموافقة على انضمام روسيا إليه بهدف تشكيل ائتلاف دولي لمحاربة ما يسمى بالإرهاب الدولي، الذي ضرب في كل مكان بما فيه أمريكا وروسيا، لكن العائق الأكبر أمام هذا الانضمام من وجهة النظر الغربية هو غياب السيطرة المدنية على القوات المسلحة الروسية ووزارة الدفاع. وفي خلال فترة بسيطة من حكم بوتين سمح لبعض قادة الجيش بدخول الانتخابات لمحافظي الأقاليم والمقاطعات ليكونوا جزءاً من الكادر الحكومي، والمجالس الفدرالية وديوان المحاسبة، والوزارات

(٨) Peter H. Solomon, Jr., «Vladimir's Putin Quest for a Strong State,» *International Journal on World Peace*, vol. 22, no. 2 (June 2005), p. 3.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) Shlomo Avineri, «After Communism: Travails of Democratization,» *Dissent*, vol. 55, no. 3 (August 2008), p. 16.

المختلفة، لدرجة وصول عددهم إلى ما يزيد على ١٥٠٠ ضابط كبير، وهذا بالطبع جزء من استراتيجية بوتين لتسييس الجيش، والقوات المسلحة الروسية[١١]. وبحسب تقديرات أخرى من قبل بعض المختصين بالشأن الروسي، فإن حالة دخول العسكر والأمنيين إلى السياسة تحولت إلى ظاهرة في روسيا، إذ وصلت أعداد ضباط الـ (KGB) الذين حصلوا على تعيينات في مؤسسات الدولة إلى ما يزيد على ٦٠٠٠ عنصر حتى عام ٢٠٠٣[١٢].

الديمقراطية من وجهة نظر بوتين تعني إجادة التحدث بلهجة غربية لكن بأبعاد وطنية، لأن الديمقراطية كنظام سياسي منظم للحياة السياسية، ومحدد لشروط ومقتضيات اللعبة السياسية، يجب أن تعني من المنظور الروسي الجديد القدرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي، وبناء الدولة القوية. ورغم قناعة بوتين بالإصلاحات الاقتصادية وفلسفة السوق الحر، إلا أنه بقي مقتنعاً أيضاً بأن الدولة لا يمكن لها أن تنسحب بشكل كامل من كل النشاطات الاقتصادية، بل عليها بالمقابل أن تحد من سطوة القطاع الخاص، ومراكمة النمو الاقتصادي، وإعادة الحيوية إلى القطاعين الزراعي والصناعي، وزيادة إنتاج الغاز والبترول ومحاربة الفقر، فضلاً عن دور الدولة المهم في فرض القانون وتشجيع الاستثمار وحماية الملكية الفكرية[١٣]. إن الدولة القوية يجب أن تحقق أهدافها، وبسرعة كبيرة حتى وإن كان ذلك على حساب الحريات الإعلامية الصحفية، وإسكات بعض الأصوات الإعلامية المعارضة والمتأثرة بالغرب. وفي خط مواز قامت الدولة الروسية بالحد من الحريات الممنوحة لمنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الأهلية والخاصة بسبب أهدافها غير الوطنية، وارتباطها مع بعض الدول الغربية. وممّا زاد من شمولية السطوة البوتينية، سيطرة الحكومة المركزية على الموازنات السنوية العامة للحكومة المركزية، ولحكومات الأقاليم والمقاطعات[١٤].

ثانياً: معاداة الغرب

عندما جاء بوتين إلى السلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ سعى إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية، ففي حزيران/يونيو ٢٠٠٠ قدم عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية، عرفت باسم «مبدأ بوتين»، وفي مقدمة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي، لكن ليس على حساب السياسة الخارجية، والتركيز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب، وأن هذا العالم لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور

---

(١١) Steven Blank, «The Great Exception: Russian Civilian- Military Relations,» *World Affairs*, vol. 165, no. 2 (January 2002), p. 91.

(١٢) Zoltan Barany, «Superpresidentialism and the Military: The Russian Variant,» *Presidential Studies Quarterly*, vol. 38, no.1 (January 2008), p. 14.

(١٣) Robert V. Daniels, «Russia Democratic Dictatorship,» *Dissent*, vol. 47, no. 3 (January 2000), p. 9.

(١٤) Steven Blank, «Is Russia a Democracy and Does it Matter?,»*World Affairs*, vol. 164, no. 34 (January 2005), p. 125.

الروسي في العلاقات الدولية. وقد أضاف مبدأ بوتين ثلاثة عناصر جديدة إلى السياسة الخارجية الروسية، **أولها**: أنه إذا استمر توسع حلف الأطلسي على بوابات روسيا الغربية، فستسعى إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفياتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول. و**ثانيها**، أن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية، ولكنها ستعمل مع واشنطن في عدة قضايا مثل الحد من التسلح، وحقوق الإنسان وغيرها. و**أخيراً** فإن روسيا ستعمل على دعم بيئتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان وكازاخستان ومنغوليا.

مغزى شعار بوتين اليوم أنه لا يتوقف على معاداة الغرب بالكلمات والشعارات الرنانة من أجل كسب التأييد الشعبي له، ولسياساته الداخلية والخارجية، وإنما أيضاً يسعى بكل ما أوتي من قوة شخصية وإصرار عنيد من أجل العمل لبناء وخلق نظام عالمي جديد قادر على استيعاب روسيا الجديدة والمتجددة، بهدف استبدال النظام الدولي لفترة التسعينيات حيث كانت روسيا ضعيفة، ومفككة، وتائهة وباحثة عن أشلاء الإمبراطورية السوفياتية وأمعائها المتناثرة[١٥]. معاداة الغرب بما فيها أوروبا الغربية والولايات المتحدة أصبح مبرراً في التصريحات الروسية والأدبيات المقروءة، والمكتوبة، بسبب عدة عوامل ومتغيرات، أهمها توسع حلف الناتو في دول شرق أوروبا والبلقان، وفي مناطق تعتبر تاريخياً، على الأقل منذ الحرب العالمية الثانية، مناطق نفوذ سوفياتية لأنها مثلت الحدائق الخلفية إلى الغرب والجنوب من روسيا الاتحادية[١٦].

يبدو أن الغرب لم يتفهم على الوجه الأمثل الحساسية الروسية والتشكيك البوتيني بالخطوات التي قام بها حلف الناتو من خلال تمدده غير المسبوق في أوروبا الوسطى والشرقية. لم تتهاون روسيا السوفياتية، فلم تتأخر في استخدام القوة العسكرية الضاربة لقمع التظاهرات الشعبية، والثورات العسكرية المسلحة في هذه المنطقة على مر الزمن منذ الحرب العالمية الثانية. لقد تدخلت القوات السوفياتية عسكرياً في المجر في عام ١٩٥٦، وفي تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ لقمع انتفاضات شعبية كانت معارضة للأنظمة التوتاليتارية السلطوية المؤيدة لموسكو[١٧]. فلم يكن التدخل السوفياتي عسكرياً فقط، بل مرتبطاً باعتبارات استبدال الأنظمة المؤيدة للسوفيات بأنظمة صديقة مع الغرب، وإنما أيضاً لأن هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا السابقة ودول البلقان وبولندا قريبة من الحدود الروسية، وبالتالي فإن أي تطور في هذه الدول يمس الأمن القومي السوفياتي. إن معارضة روسيا اليوم لفكرة نشر صواريخ مضادة للصواريخ وبطاريات رادار متطورة لجمع المعلومات في كل من بولندا والتشيك يجب أن تفهم في هذا السياق.

استُغلّت فكرة عداء الغرب لروسيا من أجل إضفاء شيء من الشرعية على النخبة

---

(١٥) Lilia Shevetsova, «Anti Westrensim is the National Idea,» *Moscow Times*, 7/8/2007, p. 2.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣.

(١٧) Ayman Yousef, «Policy of Encirclement the Soviet Union: Containment and Confrontation,» (Unpublished M. Phil Dissertation, University of Baroda, India 2006).

السياسية الحاكمة المقربة من الرئيس بوتين. وبما أن الغرب أصبح معادياً لروسيا المعاصرة، ومحاصراً لمصالحها في أوروبا الشرقية والبلقان وفي آسيا الوسطى، فهذا يستدعي من وجهة النظر الروسية المزيد من الصلاحيات والسلطات بيد الرئيس بوتين من أجل اتخاذ قرارات صارمة على الصعيدين الداخلي والخارجي. لقد تحولت الدولة الروسية إلى دولة مركزية أوتوقراطية لأن الصلاحيات، والسلطات الفعلية، أصبحت مركزة في الكرملين عموماً، وبيد بوتين على وجه الخصوص، مما أسهم في النهاية في إضعاف المعارضة الليبرالية واليسارية، فضلاً عن إضعاف البرلمان الروسي، وتوسع دور الدولة في الاقتصاد المركزي الموجّه، وسنّ القوانين لإعادة توزيع الثروة والملكية الفردية ضمن معايير خاصة. لقد استغل بوتين وجود بعض الليبراليين الروس وأنصار الديمقراطية لتبرير سياساته الفردية الأوتوقراطية السلطوية مستفيداً من وجود بعض الجيران المشاغبين من أمثال أوكرانيا، وجورجيا، وجمهوريات البلطيق، وبولندا، حيث استخدمت هذه الدول كشماعات عريضة وكذريعة مبررة لزيادة درجة البوتينية في السياسات الداخلية والحسابات الخارجية[١٨].

اعتمد بوتين على الكادر الأمني والعسكري والاستخباري في إدارته لمؤسسات الدولة التنفيذية والقضائية والتشريعية.

على صعيد العلاقات الخارجية لروسيا، احتلت العلاقة مع الولايات المتحدة حيزاً كبيراً في تفكير بوتين، وفي أوساط المؤسسة السياسية الروسية التي تعنى بالسياسات الخارجية، لما تحتله مثل هذه العلاقة من أهمية خاصة لروسيا على وجه الخصوص، وللعالم عموماً. يمكن وصف العلاقات الأمريكية ـ الروسية أن فيها قدراً كبيراً من الشك، والتشكيك المتبادل، وعدم الثقة المتبادلة، لأن أمريكا تحاول جاهدة، وبكل ما أوتيت من قوة، إبقاء النظام الدولي أحادي القطبية على حاله، رغم أن روسيا في الوقت نفسه تبذل جهداً أكبر لتدشين نظام متعدد الأقطاب، تجد فيه مكاناً وموقعاً ملائماً. ورغم أن روسيا لا تسعى، على الأقل في الوقت الحالي، إلى أن تصبح شريكاً أو حليفاً لأمريكا على قدم المساواة في الشؤون الدولية، إلا أنها ما زالت تعترف بأولوية الولايات المتحدة وأحقيتها في قيادة العالم والنظام الدولي بعيداً عن التفرد والاستبداد وسياسة فرض الأمر الواقع، ولا تنوي أن تتحداها في ذلك. وفي برنامج بوش الابن الانتخابي لعام ٢٠٠٠ دافع فريق بوش عن استراتيجية تعامل جديدة مع روسيا تعتمد التطبيع الكامل للعلاقات معها، بغض النظر إن تحولت روسيا بشكل صحيح إلى الدمقرطة الحقيقية أم لا. وفي الاجتماع الأول للرئيسين في سلوفينيا، غازل بوش في كلماته بوتين، قائلاً: لقد ظهر لي أن بوتين رجل مختلف تماماً، حيث إنه مقتنع أن مستقبل روسيا هو مع الغرب وليس الشرق، واليوم أكثر من عامل يجمعنا على: «محاربة الإرهاب والأصولية الإسلامية»[١٩].

(١٨) Shevetsova, Ibid., pp. 4-5.

(١٩) Angela E. Stent, «Russia and America: How Close an Embrace?,» *World Policy Journal*, vol. 20, no. 4 (Winter 2003-2004), p. 75.

خلال مؤتمر برلين للأمن الأوروبي الذي انعقد في شباط/فبراير الماضي، انتقد بوتين الأحادية القطبية في العلاقات الدولية لأنها حسب تقديره الشخصي تعني بروز مركز واحد للسلطة، والقوة، وصناعة القرارات العالمية في قضايا دولية تهم البشرية جمعاء. ومن نتائجها السلبية على الدولة التي تمارسها أنها تساهم في المدى البعيد في تدمير الدولة نفسها من الداخل، لأنها تجند وتبدد قدرات فائقة حتى تبقى مسيطرة على الدول والأمم الأخرى. إن الأحادية القطبية قد تسببت بالعديد من المآسي في العالم، لأنها اعتمدت على اتخاذ خطوات غير شرعية، وأثارت العديد من المشاكل بدل إيجاد حلول لها. في انتقاده للولايات المتحدة الأمريكية بطريقة مباشرة ولاذعة، اعتبر بوتين أن الأحادية الأمريكية في السياسة الدولية تتجسد بشكل كبير في الذهاب إلى مغامرات عسكرية خارج حدودها، مستخدمة قوتها المفرطة لفرض رؤية سياسية واقتصادية وثقافية وإعلامية على العالم، فضلاً عن تبنّي مفهوم واحد للثقافة والتعليم والحضارة(٢٠).

في إشارة واضحة إلى معاهدة الحد من الأسلحة النووية والصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى، رأى بوتين أن هناك العديد من الاتفاقيات الموقعة بين أمريكا والاتحاد السوفياتي السابق من أجل التخلص من هذه الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل. لكن الوثائق والمستندات التي احتوت مثل هذه الاتفاقيات ليست عالمية الطابع ولا علنية، لأن هناك العديد من دول العالم مثل الهند وباكستان وإسرائيل وإيران وكوريا الشمالية تحاول جاهدة امتلاك مثل هذه الأسلحة، والتقنيات المتطورة لأغراض شتّى. كما أن بوتين تذمر من عدد من الدول الأوروبية التي رفضت أن تكون جزءاً من معاهدة الحد من القوات التقليدية في أوروبا، التي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٩٩، بذريعة أن بعض هذه الدول ادّعى أن التوقيع على مثل هذه المعاهدة ما زال خطيراً في ظل وجود القوات الروسية في كل من جورجيا ومولدا فيا، مع أن هذه القوات ستنسحب في المستقبل القريب(٢١).

بعد منتصف القرن العشرين كانت السياسة الخارجية الروسية قائمة على أساس الأيديولوجيا، بينما الغرب امتاز بالعملية والبرغماتية والمصالحية، أما اليوم فروسيا عملية وواقعية في سعيها إلى حماية مصالحها الوطنية، بينما تحول الغرب إلى تبنّي دور الأستاذ والمحاضر الذي يحاول أن يعلم الروس قيم التعددية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. درجة الثقة عند القيادة الروسية تزداد يوماً بعد يوم، بفعل عائدات البترول والغاز الهائلة المتدفقة على الخزينة الروسية، التي سمحت بتجديد الترسانة العسكرية، وتحديث مختلف قطاعات الجيش الروسي، فضلاً عن ارتفاع مستوى المعيشة عند الشعب الروسي. تتشابه الثقة الروسية هذه الأيام بالثقة التي أبداها الزعماء السوفيات في منتصف السبعينيات من القرن الماضي عندما استطاعت روسيا السوفياتية تحقيق التوازن النووي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي أعقاب الهزيمة الأمريكية في فييتنام وفي الهند الصينية عموماً. بعد أن كانت غارقة في ظلام الديون

---

(٢٠) Trenin, «Reading Russia Right,» p. 7.

(٢١) المصدر نفسه.

والانهيار مباشرة، وبعد أفول نجم الاتحاد السوفياتي السابق، استطاعت روسيا أن تدفع الديون، وتصبح مركزاً سيادياً للقوة الدولية الصاعدة، وقوية قادرة على تحدي الغرب(٢٢).

ثالثاً: الأولويات الجيوبوليتيكية لروسيا

لعبت أحداث أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠١ دوراً محورياً في تغيير التوجهات والمسارات الجيوبوليتيكية والاستراتيجية لروسيا نتيجة توغل الولايات المتحدة في مناطق تعتبر تاريخياً كتلاً سياسية وجغرافية تدور في الفلك الروسي منذ العهد القيصري، بذريعة محاربة الإرهاب والأصولية والطالبانية. لقد ساهمت روسيا في المرحلة الأولى، وبشكل غير مباشر، في دعم المجهود الأمريكي لإسقاط حركة طالبان الأفغانية خوفاً من طلبنة آسيا الوسطى، وتخوفاً من امتداد المواجهات الأصولية إلى جمهوريات روسيا الإسلامية في الشيشان وداغستان وتترستان. استغل بوتين أحداث أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ من أجل تخفيف الضغوط والانتقادات الأمريكية الموجهة له شخصياً، وللجهد العسكري الروسي في جمهورية الشيشان، على اعتبار أن حرب روسيا في الشيشان هي في حقيقة الأمر جزء من حرب روسيا على الإرهاب الدولي. لكن حدثت خلافات روسية ـ أمريكية حول المصالح الأمريكية في القوقاز، والمسمّى الأمريكي لمحور الشر الذي ضم إيران، والعراق، وكوريا الشمالية، واستراتيجية الحرب الاستباقية(٢٣).

لقد تبين للقادة الروس لاحقاً، خاصة في فترة ما بعد ٢٠٠٤، أن أحد الأهداف الاستراتيجية لأمريكا في آسيا الوسطى، وفي القوقاز، هو تمهيد الأرضيات المناسبة أمام الشركات البترولية الأمريكية العملاقة حتى تستثمر في بترول المنطقة، التي تعتبر اليوم الثانية من حيث الاحتياطي البترولي في العالم بعد الخليج العربي. وكانت دائماً العيون الأمريكية مسلطة منذ فترة على بترول القوقاز، وبحر قزوين، حيث آبار البترول الأذرية، التي تحتفظ بعلاقات وشراكات وثيقة مع أمريكا، إضافة إلى السعي الأمريكي الحثيث إلى تدشين خط جديد لنقل البترول والغاز الطبيعي عبر خط باكو ـ تبليسي ـ سيحان التركي على البحر المتوسط من أجل الالتفاف على خطوط البترول الأخرى العابرة لروسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء ثم إلى أوروبا الغربية(٢٤).

وقد تعاطى بوتين في هذه المرحلة مع شعار «ما هو جيد لغاز بروم في الحقيقة والمنطق جيد لروسيا»، وغاز بروم شركة الغاز الوطنية الروسية التي تتحكم في إنتاج الغاز الطبيعي وتوزيعه وتحديد أسعاره، وهي اليوم أكبر منتج وموزع للغاز الطبيعي في العالم، وفي أكثر من مرة ذكر بوتين أن هناك حالة من الاعتمادية الأوروبية على الغاز الروسي، حيث وصلت نسبة

---

(٢٢) < http://arabic.cnn.com/2007/world/2/10/russia.threat/index.html > .

(٢٣) Rouben Azizian, «A Marriage of Convenience: Russia and the U.S. Foreign Policy,» *Asian Affairs*, vol. 30, no. 2 (January 2003), p. 151.

(٢٤) المصدر نفسه.

ما تستهلكه أوروبا الغربية من الغاز الروسي عام ٢٠٠٦ إلى أكثر من ٤٤ بالمئة من مجمل احتياجاتها، بينما بلغت المبيعات الروسية من الغاز إلى الدول الأوروبية الغربية ما يقارب ٦٧ بالمئة من مجمل المبيعات الروسية من هذه المادة الحيوية، فضلاً عن تشدد روسيا بعدم الاحتكام إلى تهديدات أوكرانيا وروسيا البيضاء اللتين حاولتا رفع رسوم مرور الغاز الروسي إلى المستهلكين في العواصم الغربية[٢٥]. كما أن أحد المنغصات في العلاقة مع جورجيا هو خط تبليسي (عاصمة جورجيا) الذي يعبر الأراضي التركية، ويسمح للشركات البترولية الغربية أن تبني خطوطاً لنقل غاز بحر قزوين في خطوط ملتفة حول روسيا وبعيدة عن أراضيها.

يسعى بوتين بكل ما أوتي من قوة شخصية وإصرار عنيد من أجل العمل لبناء وخلق نظام عالمي جديد قادر على استيعاب روسيا الجديدة والمتجددة.

أدركت موسكو أن علاقاتها مع دول آسيا الوسطى منذ انهيار الاتحاد السوفياتي يجب أن يعاد النظر فيها، بحيث يتم إعطاء عناية أكبر للترغيب على حساب الترهيب، فتقدم موسكو لهذه الدول الضمانات المالية والدعم السياسي لتبقى في التحالف مع «الأخ الأكبر». وقد وجدت روسيا بعض القواسم المشتركة مع هذه الدول مثل مساندتها لمقاومة ما يسمى بالإرهاب والحركات الإسلامية المسلحة، وتنظيم شبكة إقليمية لجمع المعلومات، والتنسيق الاستخباراتي لإجهاض أي أنشطة حركية لهذه الجماعات، ولمنع أي محاولة منها للانقلاب على هذه الأنظمة شبه السلطوية الفردية والعلمانية. كما أن موسكو عمدت إلى حماية حدود هذه الدول البينية، وضمان عدم نشوب نزاعات حدودية مستقبلاً، وتوقيع عدد من معاهدات الدفاع المشترك، وفي الوقت نفسه حماية حدود آسيا الوسطى من تسلل عناصر «مهاجرة» من أفغانستان والشيشان، وتسليح عصري وتنسيق أمني وتدريبات عسكرية مشتركة. وقد كفلت منظمة شنغهاي (تضم كل من روسيا، الصين، أوزبكستان، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكيستان، تركمنستان، إضافة إلى إيران والهند وباكستان بصفة مراقبين) التعاون الأمني والعسكري والإقليمي بهدف إبعاد هذه المنطقة عن التجاذبات والاستقطابات والتدخلات الدولية والخارجية[٢٦].

ولا يمكن لروسيا أن تقبل العمل كوسيط لتسهيل ضخ موارد وثروات جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى، لصالح أيّ من هذه القوى الكبرى، فهي تعتبر هذه الجمهوريات بمثابة مناطق نفوذ لها، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية. ولعل وجود الملايين من المواطنين الروس على أراضي هذه الجمهوريات، فضلاً عن الاعتماد الاقتصادي الكبير للجمهوريات السوفياتية السابقة على روسيا كأكبر

---

(٢٥) السيد صدقي عابدين، «السياسة الروسية في آسيا.. الأهداف والتحديات،» **السياسة الدولية**، السنة ٤٤، العدد ١٧٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)، ص ٨٢.

(٢٦) فيتالي نومكن، **العلاقات الروسية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية: انعكاسات على الأمن العالمي** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠٠٦).

شريك تجاري لها، يؤكد استمرار الدور والنفوذ الروسي القوي في هذه الجمهوريات لسنوات قادمة.

في خطابه للشعب الروسي مؤخراً، تحدث الرئيس بوتين عن انهيار الاتحاد السوفياتي باعتباره كارثة كبرى، أدت إلى تراجع روسيا عن دورها والتزاماتها تجاه الدول السوفياتية السابقة على نحو أتاح الفرصة للغرب وللولايات المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية لها. وقال: «إن التغلغل الأمريكي في مناطق النفوذ الروسية يهدد مصالح روسيا وأمنها القومي»(٢٧).

إن لجوء روسيا إلى بناء تحالفات سواء مع الصين، أو الهند، أو الاتحاد الأوروبي، أو حتى إندونيسيا أو البرازيل وفنزويلا ونيكاراغوا وكوبا وبوليفيا، ومع بعض الدول الأفريقية، خاصة الجزائر والسودان، من أجل زيادة نفوذها وتأثيرها العالمي، يقوم على افتراض استمرارية السياسة التي ينتهجها بوتين منذ توليه الرئاسة عام ٢٠٠٠، وهو ما قد لا يحدث بالضرورة، إذ ربما يفضل خلفاء بوتين، مع انتهاء ولايته في ٢٠٠٨، عدم المضي قدماً في استكمال سياسته. ومع ذلك فإن التغيرات الاستراتيجية المتوقعة في البيئة العالمية خلال العقدين المقبلين تتيح مكاسب وخيارات مفيدة لروسيا، يمكن أن تستغلها لتعظيم دورها ومكانتها العالمية والإقليمية، بدلاً من محاولة السيطرة على الأحداث العالمية على طريقة الاتحاد السوفياتي السابق، حيث يمكن لروسيا أن تتبنى سياسة برغماتية عملية، تتعامل بواقعية مع المعطيات العالمية والإقليمية، وتحاول تعظيم الفرص والمزايا التي تتيحها، وتقليل المخاطر والتهديدات المحتملة لمصالحها وأمنها القومي(٢٨). هذا إضافة إلى القدرة الروسية الجيدة في إدارة مجموعة من الملفات مع أمريكا على شاكلة العلاقات الأمريكية مع الصين والهند وباكستان، وقضايا القوقاز «والدول المارقة» وأوكرانيا وجورجيا وروسيا البيضاء(٢٩).

أما بالنسبة إلى إيران، فإن تاريخ التعاون الروسي الإيراني لبناء محطة للطاقة النووية معروف، حيث شهد مطلع التسعينيات بداية عملية تفاوض مضنية بين الدولتين لإكمال محطة الطاقة النووية في بوشهر، بموجب عقد تم توقيعه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وقد أثار توقيع العقد والتنفيذ المبكر له انتقاد واشنطن وإسرائيل حيث اتهمتا إيران بتطوير أسلحة نووية وروسيا بالتواطؤ مع طهران. رفضت روسيا هذا الاتهام لأنه لا أساس له من الصحة، ولأن تشييد المحطة كان يباشر تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكانت إيران طرفاً في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وتؤكد روسيا أن ممارسة ضغط قوي على إيران من خلال التهديد باستخدام القوة والعقوبات الاقتصادية في محاولة لزيادة عزلتها الدولية، يمكن

---

(٢٧) < http://www.alasr.ws/index.cfm?method >.

(٢٨) نور الدين جبنون، «صراع الاستراتيجيات في آسيا الوسطى،» **الأيام** (فلسطين)، ١٢/٤/٢٠٠٧، ص ٢٠.

(٢٩) Bohdan Harasymiw, «Vladimir Putin and the New World Order: Looking East, Looking West?,» *Canadian Slavonic Papers*, vol. 48, no. 2 (March 2006), p. 197.

أن يؤدي إلى تطرف نظام الحكم فيها، ويحفزه على ابتكار برنامج للردع النووي. وتعتقد روسيا أن التعاون مع إيران في مجال الطاقة النووية سوف يساعد على تخفيف توجسات طهران من «محيط عدائي»، وسوف يدعم الروابط الروسية الإيرانية تجارياً واقتصادياً. ولكن هذا التعاون سوف يعتمد على التقيد الصارم بالالتزامات الدولية المنصوص عليها في المعاهدات التي وقع عليها الجانبان، فضلاً عن شروط أخرى إضافية مثل: ترتيبات إعادة الوقود المستهلك إلى روسيا[٣٠].

استغلت روسيا في تجديد علاقاتها وروابطها النووية مع إيران، التقرير الأخير الذي صدر عن أجهزة الاستخبارات الأمريكية حول البرنامج النووي الإيراني، حيث أكد أن إيران أوقفت البرنامج النووي للأغراض العسكرية في عام ٢٠٠٣. وقد جاء هذا التقرير كضربة موجعة للبيت الأبيض، وللرئيس الأمريكي جورج بوش شخصياً لأنه اعتمد على تقارير كاذبة من المخابرات الأمريكية لغزو العراق في عام ٢٠٠٣، وقد تبين لاحقاً أن هذه التقارير لم تكن علمية، ولا دقيقة في تشخيصها لمدى امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل. وخلال زيارته إلى طهران في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، واجتماعه مع أحمدي نجاد وآية الله الخامنئي، عمل بوتين على إعطاء دفعة جديدة لعلاقات روسيا مع إيران من خلال الموافقة على توريد ما يزيد على ٨٢ طناً من اليورانيوم المخصب إلى مفاعل بوشهر الإيراني على الخليج العربي الذي يديره مهندسون روس، وكان هناك أيضاً محادثات لبيع صفقات من السلاح الروسي لإيران، والعمل على مناقشة فكرة تأسيس كارتل للغاز الطبيعي على شاكلة منظمة أوبك[٣١].

لا يمكن لروسيا أن تقبل العمل كوسيط لتسهيل ضخّ موارد وثروات جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى لصالح الدول الكبرى.

ارتكزت السياسة الروسية تجاه القوقاز منذ العام ٢٠٠٠ على حسم قضية «التمرد العسكري» في الشيشان بالقوة المسلحة، وعلى تمتين أواصر العلاقة مع رابطة الدول المستقلة في آسيا الوسطى، كما لم يغفل بوتين قضية تثبيت حقوق الشركات الروسية في بترول وغاز بحر قزوين لما تحتويه هذه المنطقة من مخزون هائل للغاز والبترول[٣٢]. ومع هذا سعت روسيا البوتينية إلى توسيع دائرة علاقاتها واهتماماتها الدولية والإقليمية، في عالم متغير المصالح والتوجهات السياسية، فنمت علاقات وثيقة مع رابطة الآسيان لدول جنوب شرق آسيا، لا سيما فييتنام التي زارها بوتين في عام ٢٠٠١ بهدف بيع صفقات من السلاح الروسي

(٣٠) نيكولاي زلوبن، **الخليج في سياقات السياسة الخارجية الروسية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠٠٦).

(٣١) Mark Katz, «Russian-Iranian Relations in the Ahmadinejad Era,» *Middle East Journal*, vol. 62, no. 2 (April 2008), p. 202.

(٣٢) Paul Kubicek, «Russian Energy Policy in the Caspian Basin,» *World Affairs*, vol. 166, no. 4 (April 2004), p. 207.

للجيش الفييتنامي، وزيادة حجم التجارة الخارجية الروسية مع هذا البلد حيث وصلت إلى ما يقارب ٨٠٠ مليون دولار، بينما حجم التجارة الكلي لروسيا مع دول الآسيان وصل إلى ما يقارب ١,٧ مليار دولار، وأكثر من ٣٠٠ مشروع. وفي عام ٢٠٠٢ زار مهاتير محمد، رئيس الوزراء الماليزي، روسيا حيث تم عقد صفقة طائرات سوخوي الروسية ١٨ للجيش الماليزي، وأن ماليزيا يمكن أن تكون بوابة روسيا لدول جنوب وجنوب شرق آسيا، هذا إضافة إلى صفقات التسليح الروسي لإندونيسيا أيضاً[٣٣].

ملاحظات ختامية

بالمجمل يمكن القول إن روسيا البوتينية قد استيقظت استراتيجياً في عام ٢٠٠٠ بعد أن مرّت بمرحلة انتقالية صعبة من الشيوعية إلى الدولة الوطنية المنفتحة على الغرب والرأسمالية. ويظهر أن شخصية بوتين الأمنية وأوراق اعتماده المخابراتية قد ساعدته في لملمة أشلاء الجسد السوفياتي المنهار لإعادة بناء روسيا المعاصرة كخليفة طبيعية لروسيا السوفياتية. ورغم الطبيعة السلطوية والتوتاليتارية لشخصية بوتين وللحكومة الروسية الحالية التي يقودها، إلا أن سياسات بوتين الخارجية قد فتحت آفاقاً كبيرة لروسيا في إعادة ترتيب أوراقها الاستراتيجية وتجديد تحالفاتها العسكرية والاقتصادية.

ملخص القول إن بوتين الساحر ترك لمسات سحرية على روسيا داخلياً وخارجياً. ويبدو أن الحرب الروسية ـ الجورجية في عام ٢٠٠٨ شكّلت نقطة تحول هامة ليس فقط على صعيد ترتيب الأولويات الجيوسياسية والجيواقتصادية الروسية في القوقاز، وإنما أيضاً ستترك آثاراً في مكانة روسيا في العالم، وفي تفاعلها مع منظومة العلاقات الدولية، والعالم على أبواب نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين □

(٣٣) Leszek Buszynski, «Russia and Southeast Asia: A New Relationship,» *Contemporary Southeast Asia*, vol. 28, no. 2 (August 2006), p. 276.